

اسم المقال: الاختصاص الشخصي للقضاء الإماراتي في الجرائم الدولية دراسة مقارنة

اسم الكاتب: سعيد علي الكتيبي، فيصل بن حليلو، عبدالاله النوايسة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8523>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 11:13 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 19، العدد 3
محرم 1444 هـ / سبتمبر 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

الاختصاص الشخصي للقضاء الإماراتي في الجرائم الدولية (دراسة مقارنة)

سعيد علي الكتبي

فيصل بن حليلو

عبدالله النوايسة

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الامارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2020-09-19

تاريخ الاستلام: 2020-07-06

ملخص البحث:

تناول البحث موضوع الاختصاص الشخصي الذي تضمنه المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017، لدولة الإمارات العربية المتحدة في شأن الجرائم الدولية وما مدى مطابقتها مع الأحكام الخاصة بالاختصاص الشخصي في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خاصة فيما تعلق بمبدأ عدم الاعتداد بالحصانات، ومسؤولية القادة والرؤساء وما مدى خروج المشرع الإماراتي على قواعد الاختصاص الشخصي الواردة في قانون العقوبات الإماراتي.

لقد تطابقت أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والرسوم بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017، على أن الاختصاص الشخصي ينطبق حصريا على الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون أي جريمة تختص بها المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الإماراتية، وأن هذا الاختصاص يكون على الأفراد بعد بلوغهم سن 18 سنة، بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على عدم استثناء أي شخص من المسؤولية الجنائية بسبب صفته الرسمية، ولا يجوز لمرتكب الجرائم الدولية الاعتداد بالصفة الرسمية التي يتمتع بها، و لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي دون ممارسة المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الجنائية الإماراتية اختصاصها على هذا الشخص سواء كان مرتكبا أصيلا أو شريكا أو كان قد قام بارتكاب جريمة دولية، أو الشروع في ارتكابها أو أي فعل منطويا على ارتكاب جريمة تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الجنائية الإماراتية، كما لا يمكن الدفع بعدم قيام المسؤولية الجنائية بالتدرع بتنفيذ أمر الرئيس و مسؤولية القادة العسكريين ويتجلى أن المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2017 أخذ بالمبدأ الشخصي الإيجابي (مبدأ الجنسية) و المبدأ الشخصي السلبي.

الكلمات الدالة: الجرائم الدولية، الاختصاص الشخصي، عدم الاعتماد بالصفة، الحصانات، عدم التدرع بأوامر الرئيس.

المُقدِّمة:

توجد روابطٌ مشتركةٌ توحدُ جميعَ الشعوبِ في كافةِ أنحاءِ المعمورة، وثقافاتٌ هذه الشعوبِ تشكّلُ معاً تراثاً مشتركاً، وإذ يُلقبها أنّ هذا النسيجَ الرقيقَ يُمكنُ أن يتمزقَ في أي وقتٍ، ويجب أن تضعَ في اعتبارها أنّ ملايين الأطفالِ والنساءِ والرجالِ قد وقعوا خلال القرنِ الحالي ضحايا لفظائع لا يمكن تصورها هزت ضميرَ الإنسانية بقوة نتيجة الجرائم الدولية التي لم تسلم منها كل بقاع الكرة الأرضية لاسيما بلادنا العربية.

وتعدُّ المحكمةُ الجنائيةُ الدوليةُ أوّلَ هيئةٍ قضائيةٍ دوليةٍ تحظى بولاية عالمية، وبزمن غير محدد لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية من مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري، والعدوان، ففي يوليو عام 2002م بدأ العملُ بنظام المحكمة الجنائية الدولية، بعد مصداقية 60 دولة، وجرى إعلانُ ذلك في نيويورك في مقر الأمم المتحدة، والمحكمة التي تأسست في روما في عام 1998م اتخذت من لاهاي مقراً لها.

فهذه المرةُ الأولى في التاريخ يتم تكليف هيئةٍ قضائيةٍ دوليةٍ دائمةً لحماية حقوق الإنسان، بما يتوفر بمبدأ العدالة الشاملة وعدم الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم الخطيرة بحق الانسان على المستوى الدولي في نطاق الدول الموقع عليها.

ولا ريبَ أنّ جرائمَ الحربِ والجرائمِ ضد الإنسانية وجرائمِ الإبادة الجماعية وجريمة العدوان من أخطر الجرائم وأفظعها في حق الإنسانية جمعاء؛ لما لها من آثار وخيمة على مكونات المجتمع البشري والسلم والأمن الدوليين، وبما أنّ الأصل في الملاحقة والاختصاص في الجرائم الدولية يكون للقضاء الوطني، وأنّ اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكملٌ للقضاء الوطني، كما أنّ مقتضيات الحفاظ على السيادة الوطنية تقتضي انعقاد الاختصاص بكافة الجرائم للقضاء الوطني، كل هذه الاعتبارات دفعت دولة الإمارات العربية المتحدة لإصدار قانوناً خاصاً ومتكاملاً للجرائم الدولية، وكان ذلك بموجب المرسوم بقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية وهو (القانون الأول على مستوى الوطن العربي كقانون متكامل في الجرائم الدولية)، والجرائم الدولية التي تختص بها محاكم الدولة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون ما يأتي:

1. جريمة الإبادة الجماعية.

2. الجرائم ضد الإنسانية.

3. جرائم الحرب.

4. جريمة العدوان.

أهمية الدراسة:

كان العالم وما يزال يتطلع للعيش بسلام، وأن تنتهي جميع الحروب، لكن في كل مرة كانت تظهر مأساة جديدة، فمن الحرب العالمية الأولى التي ذاق فيها الولايات، والنظر إليها على أنها آخر الحروب، ولم تمر إلا مدة وجيزة وزمن قصير حتى دخل العالم في الحرب العالمية الثانية والتي كانت أشد و أنكى من الأولى، وتعهد المجتمع الدولي من خلال محاكمات نورمبورغ وطوكيو إلى إنهاء الصراعات المسلحة إلا أنها لم تنته، وقد تطلع إلى فترة يعيش فيها في استقرار وسلام، وتنصرف جهوده للتنمية، لكنها اشتدت أكثر وزاد بأسها و فظاعتها.

فما حدث من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة في كل من يوغسلافيا، ورواندا ليست خفية على العيان؛ مما اضطر مجلس الأمن لتأسيس محكمتين جنائيتين دوليتين في هاتين المنطقتين، إلا أنهما تميزتا بالمحدودية من حيث المكان والزمان، تنتهي عدتهما بانتهاء متابعتهم، مما جعل إقامة محكمة جنائية دولية دائمة أكثر من ضروري؛ لمحاكمة مجرمي الحرب، وقد نجح المجتمع الدولي أخيراً في إظهار هذه المحكمة إلى الواقع بهذه الصورة وبما تضمنه نظامها الأساسي من مبادئ وأحكام قانونية، وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على دخوله حيز التطبيق تصدت لمجموعة من القضايا التي أثار اهتماماً دولياً لكونها أولى الممارسات العملية للمحكمة الجنائية الدولية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أحكام الاختصاص الشخصي للمحاكم الإماراتية في مجال الجرائم الدولية، وبيان معالجة المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية للاختصاص الشخص، وهل جاء هذا المرسوم متوافقاً في مجال الاختصاص الشخصي مع المبادئ التي تحكم الاختصاص الشخصي وفقاً لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية؟.

مشكلة الدراسة:

فقد تكمن مشكلة الدراسة فيما إذا كانت معالجة المشرع الإماراتي للاختصاص الشخصي في المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017، في شأن الجرائم الدولية كانت متوافقة مع الأحكام الخاصة للاختصاص الشخصي في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خصوصاً في مجال عدم الاعتماد بالحصانات ومسؤولية القادة والرؤساء، وكذلك مدى خروج المشرع الإماراتي في هذا المرسوم على قواعد الاختصاص الشخصي الواردة في قانون العقوبات.

لذلك سنتحدث في هذا البحث عن الاختصاص الشخصي للقضاء الإماراتي في الجرائم الدولية دراسة مقارنة مع نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، وسنقسم هذا البحث الى مبحثين يوضحان لكل قانون ما اختصاصه:

خطة البحث:

الاختصاص الشخصي للقضاء الإماراتي في الجرائم الدولية -دراسة مقارنة.

المبحث الأول: الشخص محل المساءلة.

المطلب الأول: الاختصاص بملاحقة الاشخاص

المطلب الثاني: سن المساءلة

المبحث الثاني: مسؤولية القادة والرؤساء.

المطلب الأول: مسؤولية القائد والرئيس العسكري

المطلب الثاني: مسؤولية القائد والرئيس غير العسكري

المطلب الثالث: عدم الاعتراف بالصفات الرسمية والحصانات

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المصادر والمراجع

الاختصاص الشخصي للقضاء الإماراتي في الجرائم الدولية - دراسة مقارنة.

المبحث الأول: الشخص محل المساءلة

كان مشروع النظام الأساسي للمحكمة الذي قُدِّمَ إلى مؤتمر روما 1998م من قِبَل لجنة القانون الدولي ينص على جواز ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المعنوية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، وكانت العقوبة المقترحة من قبل لجنة القانون الدولي التي توقع على الأشخاص المعنوية، تتمثل في الغرامة وحظر ممارسة بعض الأنشطة سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، وإغلاق الأماكن المستخدمة في ارتكاب الجريمة، ومصادرة أدوات

ومتحصلات الجريمة⁽¹⁾.

وهذا الاتجاه قد لقي تأييداً من بعض الدول وفي مقدمتها فرنسا، إلا أنه وإزاء اختلاف النظم القانونية للدول حول المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية، ومعارضة الكثير من الدول لهذا النوع من المسؤولية الجنائية الدولية فقد فضلت الآراء التي طالبت به التخلي عنها من أجل التوصل إلى اعتماد النظام الأساسي لروما، وعليه فقد استقر الوضع على قصر اختصاص تلك المحكمة على النظر في مساءلة الأشخاص الطبيعيين ممن لا يقل سنهم عن ثمانية عشر عاماً، وقت اقتراحهم لأي جريمة من الجرائم الواردة حصراً في المادة الخامسة من النظام الأساسي، وعلى ذلك سنقسم هذا البحث إلى مطلبين نبيّن فيهما اختصاص المحكمة بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين، وكذلك سن المساءلة.

المطلب الأول: الاختصاص بملاحقة الأشخاص

جاء النص على الاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية في المواد 25 وما بعدها، من الباب الثالث من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويفهم من هذه المواد معنى الاختصاص الشخصي، والذي يقصد به اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط، بمعنى أنه لا يُسأل أمامها الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية من دول أو منظمات أو هيئات تتمتع بالشخصية الاعتبارية⁽²⁾.

وهذا المبدأ هو الجديد الذي جاء به النظام الأساسي للمحكمة، ذلك أنّ الفرد لم يكن سابقاً وبموجب أحكام القانون الدولي التقليدي، فلم يهتم ذلك القانون بنشاطاته ولا بتنظيمها، ولم يكن لهذا الفرد حماية دولية مباشرة؛ ومن ثمّ لم يكن له حقوقه أو التزامات دولية، بل كانت دولة الفرد هي التي تنظم تلك الأمور بما لها سلطان وسيادة⁽³⁾.

فلم يكن الاختصاص القضائي الدولي يشمل الأفراد، إذ كان اختصاص محكمة العدل الدولية وبحكم المادة 34 من نظامها الأساسي⁽⁴⁾، يمتد ليشمل الدول فقط، متماشياً بذلك مع الفقه الدولي التقليدي الذي تهتم قواعده وبشكل حصري بالعلاقات بين الدول فقط، دون

(1) علا عزت عبد المحسن، المحكمة الجنائية الدولية، دراسة تحليلية تأصيلية، الطبعة الثانية 2010، دار النهضة العربية، ص 102.

(2) لندة معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصها، مرجع سابق، ص 154.

(3) عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص 5.

(4) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في 17 / يوليو 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إعطاء الفرد أي وزن ضمن هذه العلاقات⁽¹⁾.

لذلك عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية قيل بأنها جاءت لتقوم بدور تكميلي لوظائف محكمة العدل الدولية، وذلك بتوفير نظير جنائي لاختصاصها المدني، وتوسيع نطاق الاختصاص القضائي الدولي بحيث يشمل الأفراد وقد بدأ إعطاء الفرد الأهمية في القانون الدولي واعتباره شخصاً من أشخاصه بعد الحربين العالميتين، إذ أخذ القانون الدولي يهتم بالفرد، ويوفر لحقوقه قدرأ معيناً من الحماية، وبالمقابل يفرض عليه التزامات دولية؛ حماية لمصلحة الجماعة الدولية.

حيث أشارت محكمة نورمبرغ في أحد أحكامها إلى ما يأتي: "أن الجرائم ضد القانون الدولي ترتكب من قبل الأفراد وليس من قبل كائنات مجردة، لذلك فإن الوسيلة الوحيدة لتطبيق قواعد القانون الدولي تكون بمعاينة أولئك الأفراد مرتكبي الجرائم".

وبالتأكيد فإن هذه العقوبة لم تكن فاعلة إلا إذا اتخذت الصفة الدولية وكانت تحت إشراف المجتمع الدولي، وليس بتركها للسلطات المحلية وحدها، ذلك أنها قد تكون نفسها مشتركة في تلك الجرائم أما بالأمر أو بالتشجيع.

كما كان للأمم المتحدة أثرٌ بارزٌ في تكوين حقوق والتزامات الفرد دولياً؛ نتيجة اهتمامها البالغ بقيمة حقوق الإنسان وحمايتها قانونياً، وكذلك الاهتمام بالسلم والأمن الدوليين للحفاظ عليهما، وبما أن الالتزامات ترتبط بها دائماً مسؤولة، فإن المسؤولية الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على أشخاصه، بما فيها الفرد أو الشخص الطبيعي.

بمعنى آخر إنَّ المسؤولية الدولية للأفراد قد حصلت فعلاً بعد الحربين العالميتين وخاصة المسؤولية الجنائية عما ارتكبه من جرائم دولية، ويعتبر هذا من الأحكام المتعارف عليها في القانون الدولي المعاصر، حيث بات الأشخاص الطبيعيون المذنبون بارتكاب الجرائم ضد السلام أو الإنسانية أو جرائم الحرب والتخطيط لها وتنظيمها يتحملون المسؤولية عنها، وقد أُدرج هذا الحكم للمرة الأولى بوضوح في الاتفاقية الأوربية حول مقاضاة ومعاينة كبار مجرمي الحرب في 8 / 8 / 1945م والمعروفة بمعاهدة لندن⁽²⁾.

ومن ثم أصبحت المسؤولية الجنائية الدولية للأشخاص الطبيعيين عما يرتكبه من جرائم دولية لها أهمية بالغة كوسيلة تحول دون ارتكاب هذه الأفعال وتأمين فاعلية مراعاة

(1) محمد حسن القاسمي، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة السابعة والعشرون، الكويت، ص 76.

(2) لنذة معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصها، مرجع سابق، ص 157.

القانون الدولي.

ولذلك جاء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية متضمناً هذا المبدأ، وذلك في المادتين الأولى والخامسة والعشرين بالفقرة الأولى منها، حيث جاء في المادة الأولى: " تنشأ بهذا محكمة جنائية دولية " وتكون المحكمة هيئة دائمة لها السلطة لممارسة اختصاصها على الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي...".

وجاء في المادة 1 / 25 " (1) يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بهذا النظام الأساسي ".

إذا فالمسؤولية الجنائية عن الجرائم التي تختص بها المحكمة لا تقع إلا على عاتق الإنسان، كما جاءت المادة الخامسة والعشرون موضحة شروط قيام هذه المسؤولية، حيث جاء فيها أنها مسؤولية فردية يتحملها الشخص نفسه - أيّاً كانت درجة مساهمته في الجريمة- سواء أكان فاعلاً أو شريكاً أو متداخلاً، أو محرضاً - أمراً أو مغرياً - بارتكاب الجريمة أو حادثاً على ارتكابها، وسواء أكانت الجريمة تامة أو توقفت عند مجرد الشروع(2).

أما بالنسبة للمشرع الإماراتي فإن المرسوم للقانون الإماراتي رقم 12 لسنة 2017م في شأن الجرائم الدولية بشأن الاختصاص بمحاكمة الأشخاص فقد نصت المادة (3) أنه من حيث سريان المرسوم بقانون مع عدم الإخلال بأحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات الاتحادي، تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على كل من ارتكب فعلاً خارج الدولة، يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه، متى ارتكبت من أو ضد أي من مواطني الدولة، أو غيرهم من المنتسبين أو المشاركين ضمن صفوف قواتها المسلحة، والتي جاء بنص المادة 16 أنه ((تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب جريمة في إقليم الدولة، ويشمل إقليم الدولة أراضيها وكل مكان يخضع لسيادتها بما في ذلك المياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها وتعتبر الجريمة مرتكبة في إقليم الدولة إذا وقع فيها فعل من الأفعال المكون لها أو إذا تحققت فيها نتيجتها أو كان يراد أن تتحقق فيها)).

(1) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في 17 / يوليو 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(2) محمد علي السالم، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مكتبة بغداد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1993، ص 246.

(3) المرسوم بقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية.

فبينت المادة 30 من قانون الجرائم الدولية الإماراتي أنه تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على كل من ارتكب فعلاً خارج الدولة يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه، متى ارتكبت من أو ضد أي مواطني الدولة، أو غيرهم من المنتسبين أو المشاركين ضمن قواتها المسلحة.

وهنا نرى أنه وفقاً لنص المادة 30 من قانون الجرائم الدولية الإماراتي، فإن أحكام قانون الجرائم الدولية الإماراتي تسري على الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم دولية خارج إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة سواء أكانوا فاعلين أم شركاء، وفق ما بينه قانون العقوبات الاتحادي في الفصل الثالث في المشاركة الإجرامية في المواد 44 إلى 52⁽¹⁾ متى ارتكبت خارج الدولة من مواطنين دولة الإمارات، أو ارتكبت الجرائم الدولية على مواطنين دولة الإمارات أو غير المواطنين من الجنسيات الأخرى بشرط أن يكونوا منتسبين أو مشاركين ضمن صفوف القوات المسلحة الإماراتية في خارج الدولة.

هذا بالإضافة إلى أن المادة 31 من المرسوم بقانون الاتحادي في شأن الجرائم الدولية الإماراتي نصت أنه حيثما يكون ذلك مناسباً تستعين المحكمة المختصة في تفسير وتطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون بما يأتي: -

1. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأركان الجرائم المعتمدة لدى المحكمة، وتعديلاتها النافذة في وقت ارتكاب الجريمة.

2. المعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك المبادئ المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

وبهذا نرى أن المرسوم بقانون الاتحادي في شأن الجرائم الدولية الإماراتي صلاحية جوازية للمحكمة أن تستعين في تفسير وتطبيق أحكام هذا المرسوم بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده.

وبالرجوع إلى نظام روما للأخذ في تفسير وتطبيق أحكام قانون الجرائم الدولية فيما يتعلق بالاختصاص بمحاكمة الأشخاص فقد جاء في هذا النظام أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية هي بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط، بمعنى أنه لا يُسأل أمامها الشخص المعنوي أو الاعتباري من دول أو منظمات أو هيئات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ومسؤولية الشخص يتحملها نفسه أيا كانت درجة مساهمته في الجريمة سواء كان فاعلاً أو شريكاً أو

(1) قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 3 لسنة 1978 وتعديلاته.

متداخلا أو محرزا(1).

أمًا فيما يتعلق باختصاص المحكمة في شأن الاختصاص بمحاكمة الأشخاص فجاء نص المادة 32 من المرسوم بقانون اتحادي الإماراتي رقم 12 لسنة 2017م في شأن الجرائم الدولي، (2) أنه تطبق المحكمة المختص فيما لم يرد نص في هذا المرسوم بقانون النصوص الواجبة التطبيق، بحسب الأحوال من القوانين الآتية:

1. قانون العقوبات العسكري.
2. قانون العقوبات الاتحادي والقوانين العقابية الأخرى.
3. قانون تشكيل المحاكم العسكرية.
4. قانون نظام الإجراءات الجزائية العسكرية.
5. قانون الإجراءات الجزائية.

كما نصت المادة 38 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017م في شأن الجرائم الدولية(3)، أنه يختص القضاء الاتحادي في عاصمة الدولة بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون.

استثناءً مما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة يختص القضاء العسكري وحده دون غيره بنظر الجرائم الواردة في هذا المرسوم بقانون، والتي ترتكب من أو ضد أحد العسكريين أو منتسبي القوات المسلحة وتلك التي ترتكب في نطاق الأماكن الخاضعة للقوات المسلحة أو المنشأة الحيوية أو الهامة التي تكلف القوات المسلحة بتأمينها أو حراستها.

ويرى الباحث أن المشرع ووفقاً لنص المادة 31 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017م في شأن الجرائم الدولية لم يحدد المحكمة المختصة بمحاكمة الأشخاص عند ارتكابهم الجرائم، وإنما جعلها بما تراه المحكمة في الاستعانة والتفسير وتطبيق الأحكام بالأخذ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمعاهدات الواجبة التطبيق، وجاءت في المادة 38 من ذات القانون وأعطت الاختصاص للقضاء الاتحادي بالعاصمة واستثنت منه الجرائم التي تُرتكب من العسكريين وأرى أن يكون الاختصاص لمحكمة

(1) المادة (25) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في 17 / يوليو 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(2) المرسوم بقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية.

(3) المرسوم بقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية.

العاصمة الاتحادية والكائنة بإمارة أبوظبي كونها المحكمة المختصة بالنظر في الجرائم التي ترتكب من المواطنين خارج الدولة أو ترتكب ضدهم أو ما يتعلق بما يمس الاتحاد وكون معظم الضحايا في الجرائم الدولية هم من المدنيين.

كما نصت المادة 44 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017م في شأن الجرائم الدولية⁽¹⁾ أنه (1) - تختص محاكم الدولة بالفصل في كل مالم يكن قد فصل فيه من دعاوى الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون، والمرتكبة في تاريخ سابق على تاريخ نفاذه من أو ضد أحد مواطني الدولة.

2 - تطبق المحكمة المختصة على الجرائم التي تختص بها وفقاً للبند رقم (1) من هذه المادة العقوبات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأركان الجرائم المعتمد لديها في تاريخ ارتكاب الجريمة).

وهنا نرى أنّ المشرّع الإماراتي في نص المادة 44 من قانون الجرائم الدولية الإماراتي قد خرج وخالف القواعد العامة والخاصة بسريان القانون من حيث الزمان، والمذكورة بالفصل الأول بسريان القانون من حيث الزمان بقانون العقوبات الاتحادي الإماراتي والذي نصت به المادة 12 أنه (يعاقب على الجريمة طبقاً للقانون النافذ وقت ارتكابها والعبارة في تحديده للوقت الذي تمت فيه أفعال تنفيذاً دون النظر الى وقت تحقق نتائجها).

وبذلك فإن المادة 44 من قانون الجرائم الدولية الإماراتي قد خرج عن هذه القواعد العامة في عدم رجعية النص التجريمي على الأفعال التي ترتكب قبل نفاذه، وبذلك فإن المادة 44 تحوم حولها شبهة عدم الدستورية،⁽²⁾ وكان من الأفضل أن يقتصر سريان القانون على الجرائم التي ترتكب بعد نفاذه، باستثناء الجرائم المستمرة أو المتتالية أو جرائم العادة التي تُرتكب ويستمر على ارتكابها في ظلّه وفقاً لما نصت عليه المادة 15 من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي⁽³⁾.

المطلب الثاني: سن المساءلة

المحكمة الجنائية الدولية لم تنشأ فقط للاهتمام بأشد الجرائم الدولية خطورة، وإنما بأشد المجرمين خطورةً، ويمكن ملاحظة ذلك دون عناءٍ عند مطالعة نص المادة 17 / 1 /

- (1) المرسوم بقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية.
- (2) ولقد نصت المادة 27 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة (يحدد القانون الجرائم والعقوبات، ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور قانون الذي ينص عليها).
- (3) قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 3 لسنة 1978 وتعديلاته.

د من النظام الأساسي⁽¹⁾، والتي تؤكد بوضوح أن الدعوى لن تكون محل قبول أمام المحكمة الجنائية الدولية ما لم تكن ذات خطورة كافية، ويلزم المدعي العام أثناء الشروع في القيام بأي من إجراءات التحقيق بأن يمتنع عن الاستمرار في التحقيقات إذا أدرك أن الدعوى ليست ذات أهمية لتحقيق العدالة، أخذاً في الاعتبار كل الظروف المحيطة وعلى رأسها خطورة الجريمة، ومصالح المجني عليهم، وسن المتهم، أو دوره في القضية، ونتيجة لطلب الوفود في روما حول إدراج حد عمري لسن المساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية فقد قرر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بوضوح أنه لن يكون للمحكمة اختصاص بمساءلة المتهم الذي يقل سنه عن ثمانية عشر عاماً وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه⁽²⁾.

وهذا لا يعني أن المتهم إذا كان عمره سبعة عشر عاماً لا يستطيع أن يرتكب جريمةً ضد الإنسانية أو جريمة حرب، فهذا أمر جائز خصوصاً وأن النظام الأساسي لم يمنع تجنيد الطفل الذي يزيد سنه عن خمسة عشر عاماً، ووضع سن 15 كحد أدنى للتجنيد الإلزامي، بمعنى أن أحكام هذا النظام تسمح بتجنيد الطفل من 15 إلى 18 عاماً وليس هناك ما يمنع شخص في هذا السن من أن يقترف جريمة حرب في حال تهيأت له الظروف، وهنا فإن نظام المحكمة ينحسر في محاكمة هذا المتهم نظراً لصغر السن،⁽³⁾ وهنا لن يبقى في هذه الحالة سوى أن ينعقد الاختصاص بمحاكمة مثل هذا المتهم أمام القضاء الجنائي الوطني سواء لدولته أو للدولة التي اقترفت فيها الجريمة، حيث يجب على السلطات المحلية أن تهيئ نفسها لمثل هذه المهمة بسن التشريعات اللازمة لعدم إفلات مثل هذه الحالات من العقاب الرادع لها، تحقيقاً للعدالة الجنائية على الصعيدين الوطني والدولي.

وتكمن المشكلة الحقيقية في عدم قيام القضاء الوطني بمحاكمة مثل هؤلاء المتهمين تحت سن الثامنة عشر، سواء أكان ذلك لعدم رغبة هذا القضاء في إجراء تلك المحاكمة أو لعدم قدرته على ذلك، في الوقت الذي تخرج فيه محاكمة هذا المتهم عن نطاق ولاية المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها من حيث الأشخاص.

ومن مقتضيات التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الجنائي الوطني كانت تستلزم انعقاد اختصاص تلك المحكمة بمحاكمة المتهم في الحالة السابقة خاصة إذا ما تم رفض الطلب من قبل المحكمة الوطنية أو كانت المحكمة الوطنية غير قادرة على

(1) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في 17 / يوليو 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(2) علا عزت عبد المحسن، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص 107.

(3) المادة 26 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المحاكمة، إلا أنّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لا تسمح بتدارك ذلك⁽¹⁾.

وبالتطرق إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نجد ضمن المادة الثانية عشرة بفقرتيها الثانية والثالثة نجد أن الاختصاص من ناحية الأشخاص لا ينعقد إلا إزاء المجرم الذي ينتمي بجنسيته إلى أحد الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة النائية الدولية، أو الذي قد ارتكب جريمة على إحدى الدول الأطراف أو على متن سفينة أو طائرة تخص الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أو في حالة قبول دولة جنسية المتهم أو الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها أو على متن سفينة أو طائرة تخصها ما لم تكن إحدى الدول في الحالات الثلاث الأخيرة طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وهذا يؤكد أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتمد مبدأ الجنسية والإقليمية في اختصاصها.

أما بالنسبة للمشرّع الإماراتي فإن المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017م في شأن الجرائم الدولية لم يتطرق إلى سن المساءلة في مثل هذه الجرائم، إلا أنه وبالرجوع إلى أحكام قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي رقم 3 لسنة 1987م نجد وفقاً لنص المادة 63 بأنه ((تسري في شأن من أتم السابعة ولم يتم ثماني عشرة سنة الأحكام المنصوص عليها في قانون الأحداث الجانحين والمشردين)).

وهنا نجد أنه إذا ارتكب شخص ما يقل عمره عن 18 سنة جريمة خطيرة أو جريمة دولية فإن القانون المختص بمحاكمته وفرض العقاب عليه هو قانون اتحادي رقم (9)

(1) مبدأ التكامل: هو الصياغة التوفيقية التي تبنتها الجماعة الدولية لتكون بمثابة نقطة الارتكاز لبحث الدول على محاكمة المتهمين بارتكاب أشد الجرائم جسامة، على أن تكمل المحكمة الجنائية الدولية هذا النطاق من الاختصاص في حالة عدم قدرة القضاء الوطني على إجراء هذه المحاكمة بسبب عدم اختصاصه أو فشله في ذلك لانتهيار كيانه الإداري أو عدم اظهار الجدية لتقديم المتهمين للمحاكمة. انظر محزم صايغي وداد: مبدأ التكامل في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بحث ماجستير، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2006 - 2007، ص14 - 15.

لسنة 1976م في شأن الأحداث الجانحين والمشردين⁽¹⁾⁽²⁾⁽³⁾ ونستنتج هنا أنَّه وفقاً للتشريع الإماراتي فإنه من سن السبع سنوات إلى من لم يتم الثامنة عشر عاماً يسأل وفقاً لأحكام قانون الأحداث، وهذا من وجهة نظرنا ثغرة في التشريع لأن الأطفال والأشخاص اللذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر وحتى ما دون الثامنة عشر يكونون أهلاً للمساءلة الجنائية عند ارتكابهم للجرائم بشكل عام والجرائم الدولية بشكل خاص، وحتى وإن كان سن الخدمة الوطنية هو من عمر الثامنة عشر وأنهم لم يتلقوا تدريبات مكثفة حول نوعية استخدام الأسلحة والذخائر، وهنا نرى أن يشدد المشرع العقوبة على من هم أقل من عمر الثامنة عشر ويبين سن المسؤولية حتى يتسنى من معاقبتهم عن التهم التي ارتكبوها وردع غيرهم ومن يفكر بتجنيد الأطفال بغيت تحقيق أهداف إجرامية.

المبحث الثاني: مسؤولية القادة والرؤساء

فرق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بين المسؤولية الجنائية الفردية والتي تناولها النظام في المادة 25 ومسؤولية القادة والرؤساء العسكريين وغير العسكريين في المادة 28 من النظام الأساسي تحت عنوان "مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين" حيث تبيّن المادة الأخيرة الحالات والشروط التي يكون فيها القائد أو الرئيس مسؤولاً عن أفعال مرؤوسيه وبطبيعة الحال فإنه من المفهوم أنّ مسؤولية القائد أو الرئيس عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية تحكمها مجموعتان من القواعد:

- المجموعة الأولى واردة بنص المادة 25 من النظام الأساسي التي فصلت قواعد المسؤولية الجنائية بصفة عامة.
- المجموعة الثانية واردة في نص المادة 28 من النظام الأساسي.

المطلب الأول: مسؤولية القائد والرئيس العسكري

أضاف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أحكاماً خاصة بمسؤولية القادة والرؤساء عن الجرائم التي يرتكبوها من كان تحت رئاستهم حيث تضمنت المادة 28 / 1 من النظام

- (1) نصت المادة رقم (7) من قانون الأحداث الجانحين المشردين أنه إذا ارتكب الحدث الذي أتم السابعة ولم يبلغ السادسة عشر جريمة معاقب عليها في قانون أو أي قانون آخر حكم القاضي باتخاذ ما يراه من التدابير.
- (2) كما نصت المادة رقم (8) من ذات القانون إذا ارتكب الحدث الذي أتم السادسة عشرة من عمره جريمة معاقب عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر جاز للقاضي أن يحكم ما يراه من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون بدلاً من العقوبات المقررة.
- (3) كما نصت المادة (9) من قانون الأحداث أنَّه لا يحكم على الحدث بعقوبة الإعدام أو السجن أو العقوبات المالية.

الأساسي⁽¹⁾ مسؤولية القائد العسكري أو الشخص القائم فعلاً بأعمال القائد العسكري فهو مسؤول مسؤولية جنائية فردية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتكبة من جانب قوات تخضع لإمارته وسيطرته الفعلية.

والمقرر وفقاً لنص المادة 25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإنَّ الرئيس أو القائد الذي أصدر أمراً بارتكاب عمل غير قانوني مؤثماً طبقاً لأحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ثم تم تنفيذ هذا الأمر بواسطة تابعيه، يكون هو شخصياً مسؤولاً جنائياً عن كل الأفعال، كما لو ارتكبها بنفسه، كما أن تقديم أي نوع أو شكل من أشكال المساعدة ستجعل القائد مسؤولاً مسؤولية جنائية فردية مباشرة عن الجريمة⁽²⁾، هنا الأمر يتعلق بشخص يتمتع بالسلطة على مرؤوسيه أو قائد عسكري فعلي، أو القائم بأعمال القائد العسكري، ويعلم أو كانت له السبل مهيأة أن يعلم أن جريمة من الجرائم الواردة حصراً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية كانت قد وقعت أو في طريقها للوقوع من مرؤوسيه أو جنوده أو من يقع تحت إمرته أو سيطرته ولديه القدرة على منع السلوك الإجرامي أو إيقافه ومع ذلك لم يفعل وطبقاً للنظام الأساسي فإن المسؤولية الجنائية عن أعمال المرؤوسين لن يعفي القائد من المسؤولية الجنائية⁽³⁾.

وفي حال ارتكاب رئيس الدولة جريمة دولية داخل إقليم الدولة أو خارجه، فلا يمكن لهم الاحتجاج بصفاتهم الرسمية والتمسك بالحصانات التي حصلوا عليها استناداً إلى قانون داخلي أو دولي، فهم عرضة للخضوع للقضاء الوطني والدولي، سواء كان في بلدانهم أو في دولة أخرى، استناداً لمبدأ الاختصاص العالمي؛ لأن الجريمة الدولية لا تقف عند حدود الدولة التي شرعت فيها القوانين التي منحت مرتكبها الحصانة والصفة الرسمية بل هي جريمة ترتكب ضد الإنسانية جمعاء ويمتد أثرها ليشمل جميع البشرية وفي كل بقاع العالم وفي هذا النوع من الجرائم لا يمكن الاستناد إلى مبدأ الحصانة للتصل من المسؤولية الجنائية والحال يشمل من تحصنوا بموجب قواعد القانون الدولي، والغاية من ذلك عدم منح مرتكبي الجرائم الدولية وسيلة للإفلات من العقاب، فمرتكب الجريمة الدولية يجب أن يعاقب مهما كانت صفته سواء كان ممن يتمتعون بحصانة بموجب قواعد دولية أو داخلية⁽⁴⁾.

(1) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في 17 / يوليو 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(2) عادل ماجد، المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية، مطبوعات مركز القاهرة، ص 34.

(3) علا عزت عبد المحسن، المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص 134.

(4) النعيمات، مهند حرب: الحصانات والمحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة عمان العربية، الأردن، 2017، ص 30.

أما بالنسبة للمرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية فقد نصت المادة 34 منه على أنه: " يكون القائد العسكري أو الشخص القائم فعلاً بأعمال القائد العسكري مسؤولاً مسئولية جنائية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون، والمرتكبة من قوات تخضع لإمرته وسيطرته الفعليتين أو تخضع لسلطته وسيطرته الفعليتين حسب الحالة، نتيجة لعدم ممارسة القائد العسكري أو الشخص سيطرته على هذه القوات ممارسة سليمة إذا توفرت الشروط الآتية:

- إذا كان ذلك القائد العسكري أو الشخص قد علم أو يفترض أن يكون قد علم بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين بأن القوات ترتكب أو على وشك أن ترتكب هذه الجرائم.
- إذا لم يتخذ ذلك القائد العسكري أو الشخص جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب تلك الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة

هنا نرى ومن خلال ما سبق وبالمقارنة بين القانون رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نجد أن كلا الطرفين اتفقا على نفس الصيغة حول مسألة المسؤول أو الرئيس أو القائد العسكري جنائياً، فنفس الشروط التي توافرت في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية طبقاً للمشرع الإماراتي في مرسومه بالقانون الاتحادي في شأن الجرائم الدولية، وهذا يدل على تمسك المشرع الإماراتي بمبادئ ومبادئ القوانين الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بهدف مواجهة مثل هذه الجرائم ومحاسبة المرتكبين للأخطاء سواء بصفتهم كرؤساء أو قادة أو من في شأنهم.

المطلب الثاني: مسؤولية القائد والرئيس غير العسكري

نجد الفقرة الثانية من المادة 28 قررت حكماً يتعلق بمسؤولية الرئيس عن أعمال مرؤوسيه من حيث اختصاص المحكمة مقاضاة كل شخص تلقى أو امر من رئيسه للقيام بأعمال تعد انتهاكات لقواعد القانون الدولي ولا ترفع المسؤولية عن الشخص محل المخالفات، والرئيس يُسأل جنائياً عن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصات المحكمة والمرتكبة من طرف مرؤوسيه الذين يخضعون لسلطته وسيطرته الفعلية نتيجة لعدم ممارسة مهنته على أحسن وجه.

وقد نصت المادة 28 / أ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على المسؤولية الجنائية للرئيس غير العسكري، عن الجرائم التي تقع من مرؤوسيه التابعين لسيطرته وسلطته الفعلية، إذا لم يمارسها بشكل سليم في الحالات التالية:

- أن يعلم القائد العسكري أن قواته ترتكب أو على وشك أن ترتكب إحدى الجرائم
- إذا لم يتخذ القائد العسكري جميع التدابير والوسائل اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع ارتكاب أو قمع هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.

وعليه فإن مسؤولية القائد العسكري تبنى على أمرين، هما العلم والافتراض لقيام المسؤولية⁽¹⁾.

ونص المادة 28 / ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يخفف مسؤولية الرئيس المدني مقارنة بالقائد العسكري، حيث تنص المادة 28 / أ/1 على أن مسؤولية القائد العسكري ستتعقد حال علمه أو افتراض علمه بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين بأن قواته ترتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، في حين أن المادة 28 / ب/1 لا تفترض علم الرئيس المدني وتشتترط لقيام المسؤولية الجنائية في حقه أن يكون قد علم أو تجاهل عن وعي أية معلومات تبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبوا الجرائم، مما يلقي بمسؤولية كبرى على عاتق القائد العسكري في مراقبة ما يجري عليه العمل بين قواته.

وفي كل الأحوال فإن واجب الرئيس أو القائد في التصرف بموجب نص المادة 28 من النظام الأساسي بصفة عامة يتمثل في الإلتزام بمنع أو وقف جرائم مرؤوسيه، وذلك باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة والتي تقع في إطار سلطته، وينبغي على القائد أيضاً أن يعاقب مرتكبي تلك الجرائم بإحالتهم للتحقيق واتخاذ أي إجراء في إطار سلطته يمكن أن يوصل للغرض المطلوب وإلا وقع تحت طائلة المسؤولية وبات مسؤولاً جنائياً عن مرؤوسيه⁽²⁾.

وفيما يتعلق بعلاقة الرئيس والمرؤوسين فقد نصت المادة 35 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية على أنه " فيما يتصل بعلاقة الرئيس والمرؤوس غير الواردة في نص المادة 34 فإنه يسأل الرئيس عن الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بالقانون والمرتكبة من جانب المرؤوسين الخاضعين لسلطته وسيطرته الفعلية نتيجة لعدم ممارسة سيطرته على هؤلاء المرؤوسين ممارسة سليمة إذا توافرت الشروط التالية:

(1) حنان شيحا، اونيسة شوية، المسؤولية الجنائية للأفراد على ضوء المحاكم الجنائية، رسالة ماجستير جامعة عبد الرحمن ميرة، 2013، ص 52.

(2) سالم محمد سليمان، أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، من دون سنة نشر، ص 166.

- إذا كان قد علم أو تجاهل عن وعي أية معلومات تبين أنّ مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبوا هذه الجرائم.
 - إذا تعلقت الجرائم بأنشطة تدرج في إطار المسؤولية أو السيطرة الفعليتين للرئيس.
 - إذا لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.
- كما بينت المادة 36 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية، أنّه لا يعد من أسباب الإباحة ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون امتثالاً لأمر من حكومة أو رئيس عسكرياً كان أم مدنياً إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط:

- إذا كان على الشخص التزام قانوني بإطاعة أوامر الحكومة أو الرئيس العلني.
- إذا لم يكن الشخص على علم بأن الأمر غير مشروع.
- إذا لم تكن عدم مشروعية الأمر ظاهرة.
- لأغراض هذه المادة تكون عدم المشروعية ظاهرة في حالة الأمر بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية.

هنا نجد أن المشرع الإماراتي بيّن الحالات التي لا يتم المحاسبة والمسئولية الجنائية فيها لكن ضمن مجموعة الشروط التي بينها المادة السابقة (36) من المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية، إلا أنّ المادة استثنت حالة جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضمن الإنسانية، حتى لا يتخذ المرء من عدم المشروعية الظاهرة مبرراً لارتكاب المجازر والجرائم، فحالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية تكون معروفة و ظاهرة للعيان، ويستطيع الجندي أو المرؤوس متابعة الحالة وتقييمها في تنفيذ أمر الرئيس أم لا .

وجدير بالذكر أنّ المسؤولية الجنائية تمتنع إذا كان مرتكب الجريمة يعاني من مرض أو قصور عقلي لعدم لديه القدرة على الإدراك والتمييز مثل المجنون، أو إذا كان في حالة السكر غير الاختياري أو إذا كان تحت تأثير إكراه معنوي ناتج عن تهديد بالموت أو الشيك، أو بحدوث ضرر بدني جسيم مستمر أو وشيك ضد ذلك الشخص أو شخص آخر، وتصرف الشخص تصرفاً لازماً ومعولاً لتجنب هذا التهديد، شريطة ألا يقصد الشخص أن يتسبب في ضرر أكبر من الضرر المراد تجنبه، ويكون ذلك التهديد صادراً عن أشخاص آخرين أو

تشكل بفعل ظروف خارجة عن إرادة ذلك الشخص⁽¹⁾.

وفي جميع الأحوال يشترط لقيام المسؤولية الجنائية في حق الشخص أن تتوفر لديه حرية الإرادة في ارتكاب أو عدم ارتكاب السلوك الإجرامي، ويجب أن يعلم أن هذا السلوك سيتسبب في إحداث النتيجة الإجرامية، وإنه كان من شأنه أن يتسبب في ذلك في إطار المسار العادي للأمر، وذلك بالإضافة لتوفر الركن المادي لكل جريمة حسب الأحوال.

المطلب الثالث: عدم الاعتداد بالصفات الرسمية والحصانات

يقضي نظام المحكمة الجنائية بإمكانية مقاضاة الأفراد المسؤولين عن أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية بغض النظر عن الصفة الرسمية التي يتمتع بها الشخص فإذا تم إثبات ارتكابه لأي جريمة من هذه الجرائم فإنه يوقع العقاب المقرر لها حتى ولو كانوا رؤساء دول، حيث نصت المادة 27 النظام على أن "يطبق هذا النظام على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية"، وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً فيها أو برلمانياً أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية كما أنه لا تشكل في حد ذاتها سبب لتخفيف العقوبة⁽²⁾.

كما أن هذا النظام لم يعتد بالحصانة كسبب يحول دون خضوع الشخص للمساءلة الجنائية والتعرض للعقاب فالمادة 27 / 2 تنص على أنه: "لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواء كان في إطار القوانين الوطنية أو الدولية دون ممارسة المحكمة لاختصاصها على هذا الشخص"⁽³⁾.

وبذلك فقد وضع هذا المبدأ الهام لضمان أن كلاً من الرؤساء وتابعيهم سيكونون مسؤولين جنائياً أمام المحكمة عن جميع الأفعال الإجرامية بل وحتى ما يمتنعون عنه من أفعال بهدف تحقيق نتائج إجرامية من ذلك الامتناع، وأن أي شخص من ذوي السلطة بغض النظر عن الصفة الرسمية التي يتمتع بها يخضع بمساءلة المحكمة الجنائية إذا أمر أياً من تابعيه بارتكاب جريمة تدخل بالاختصاص الموضوعي للمحكمة ولا يعفيه من المساءلة أو تخفيف العقاب منصبه الرسمي⁽⁴⁾.

(1) يوسف بن سعيد الكلباني، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وقواعد الإحالة إليها، مرجع سابق، ص 119.

(2) المادة 27 / 1 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(3) محمد حسن القاسمي، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مرجع سابق، ص 85.

(4) عبود إسماعيل نعمة: مسألة رئيس الدولة أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة بابل- كلية التربية، العدد 2، 2008، ص 26.

وطبقاً للمادة 26 من هذا النظام نجد أنّ المحكمة الجنائية الدولية لا ينعقد اختصاصها على الأشخاص الذين لم يتجاوز سن 18 سنة وقت ارتكابه للجريمة أي أنّ المحكمة الجنائية تعفيهم من المسؤولية الجنائية،

أما بالنسبة إلى المشرع الإماراتي فقد نص على ذلك في المادة 40 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 12 لسنة 2017 التي جاء فيها أنه: " لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي، دون ممارسة المحكمة المختصة لاختصاصاتها على هذا الشخص".

والحصانات يمكن تقسيمها إلى حصانات مكتسبة وفق أحكام القانون الدولي وحصانات مكتسبة من أحكام القانون الداخلي، فالحصانات المكتسبة وفق أحكام القانون الدولي هي امتيازات تقررها الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتمنح الحرية للممثلين الدبلوماسيين والسياسيين الأجانب تقضي بعدم خضوعهم لقضاء البلاد التي يقيمون فيها ويسري عليهم قضاء بلادهم التي ينتمون إليها.

فمن الحصانات المكتسبة الحصانات الدبلوماسية لكي يستطيع الممثل الدبلوماسي من ممارسة واجباته ومهامه دون إعاقة من جانب سلطات الدولة المضيفة⁽¹⁾.

رؤساء الدول والحكومات والوزراء ويتمتع بالعديد من الامتيازات باعتباره رمزاً لسيادة الدولة وعدم جواز القبض عليه إذا وجد في إقليم دولة أجنبية.

أمّا الحصانات المكتسبة وفق أحكام القانون الوطني فتمنح الدساتير والقوانين الوطنية بعض الأشخاص حصانات يحددها القانون والاعتبارات معينه كرئيس الدولة، وأعضاء الحكومة ونواب البرلمان وأعضاء السلك الدبلوماسي فهؤلاء يكونون بمنجاة عن المساءلة وذلك كونهم يمثلون سيادة الدولة وتحصينهم من العقاب من أهم مظاهر السيادة التي تحرص عليها كل دولة⁽²⁾.

وهنا نرى أنّ المشرّع الإماراتي لم يجعل من يتمتع بالحصانة في منأى عن التحقيق معه ومحاكمته وأن تكون جدار حمايته وأن يتهرب عمّا ارتكبه من جرم، فنرى عدم حيولة الحصانات عن ممارسة المحكمة من محاكمته حيال ما ارتكبه من جرم وعدم الاعتداد بالصفة الدبلوماسية والتخفي تحتها.

وأخيراً جدير بالذكر أنّه وفقاً لكل ما سبق فإن القضاء الاتحادي في دولة الإمارات

(1) النعيمات، مهند حرب: المرجع السابق، المبحث 6، ص21.

(2) النعيمات، مهند حرب: المرجع السابق، المبحث 6، ص29.

العربية المتحدة يختص بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية، فيما عدا الجرائم التي ترتكب من ضد العسكريين أو منتسبي القوات المسلحة، وتلك التي ترتكب في نطاق الأماكن الخاضعة للقوات المسلحة أو المنشآت الحيوية أو المهمة التي تكلف القوات المسلحة بتأمينها وحمايتها.

الخاتمة:

إنّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 تموز (يوليو) 1998، والمكوّن من ديباجةٍ أكّدَت المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعاصر إزاء الجرائم الخطيرة المرتكبة بحق الإنسانية وضمن الاحترام الدائم للعدالة، وفي 128 مادة تناولت أهداف إنشاء المحكمة وعلاقتها بالأمم المتحدة ومقرها ومركزها القانوني والجرائم التي من اختصاصها وأركانها واختصاصاتها وقراراتها ومبادئ قانونية عامة في القانون الجنائي والمسؤولية الفردية، وعدم سقوط الجرائم بالتقادم وأجهزة المحكمة والموظفين واللوائح القضائية وغيرها، إنّ ذلك كلّه يؤكد أنّنا أمام تطور مستقبلي مهم وتاريخي، ولذلك جدير بالبلدان العربية والإسلامية أن تأخذ مكانها فيه وأن تقوم بمراجعة المواقف والنصوص والتطورات إزاء نظام المحكمة وما يسببه من التباسات وتخوّفات فيما يتعلق بقضية السيادة وولاية المحكمة وغيرها، مما قد ينسحب على بعض الانتهاكات أو الخروقات السافرة لحقوق الإنسان.

إنّ اتخاذ البلدان العربية والإسلامية مواقف موضوعية إزاء التصديق والانضمام السريع إلى المحكمة يساعدها في المساهمة في تقديم إرادتها واجتهاداتها بخصوص وجهة المحكمة اللاحقة، بما يعني قيامها باملاء دورها الحالي والمستقبلي وعدم التغيب عن مرجعية دولية بهذه الأهمية التاريخية.

ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن أصدرت المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017 بشأن الجرائم الدولية، باتت أول دولة عربية تتبنى قانوناً شاملاً وكاملاً يجرم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجريمة العدوان وغيرها من الجرائم الإنسانية المرتبطة بالنزاعات والحروب.

والتشريعات الوطنية متوافقة مع القانون الدولي الإنساني، خاصة أنّ اتفاقيات جنيف التي تعتبر المصدر الرئيسي للقانون الدولي الإنساني جاءت بدون عقوبات، مما جعل هذه القواعد تستمر بصورة مرتبة إرشادية إلى أن يتم تبني العقوبة داخل التشريعات الوطنية.

ولقد أخذ المشرع الإماراتي بمبدأين الاختصاص الشخصي الإيجابي، والاختصاص الشخصي السلبي المتمثلة في الجرائم الدولية التي ترتكب من أو ضد أي من مواطني دولة

الإمارات أو غيرهم من المنتسبين أو المشاركين ضمن صفوف القوات المسلحة الإماراتية. بإصدار قانون الجرائم الدولية سيشكل بداية لامتلاك محاكم وطنية قادرة على المحاكمة في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان كأول محاكم في هذا الصدد على مستوى المنطقة، وهو ما يكفل عدم إفلات أي مجرم من العقاب على المستوى وبتيح القانون للإمارات تحريك الدعاوى القضائية في محاكمها الوطنية.

هناك تتوافق وانسجام بين المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2017، في شأن الجرائم الدولية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وأشير أنّ المادة 31 من المرسوم بقانون الاتحادي في شأن الجرائم الدولية الإماراتي نصت (أنّه حيثما يكون ذلك مناسباً تستعين المحكمة المختصة في تفسير وتطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون بما يأتي) -

1. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأركان الجرائم المعتمدة لدى المحكمة، وتعديلاتهما النافذة في وقت ارتكاب الجريمة.

2. المعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك المبادئ المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

وبهذا نرى أنّ المرسوم بقانون الاتحادي في شأن الجرائم الدولية الإماراتي صلاحية جوازية للمحكمة أن تستعين في تفسير وتطبيق أحكام هذا المرسوم بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده).

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى بعض النتائج المهمة والتي في ضوءها قدمنا بعض التوصيات:

أولاً- النتائج:

1. إنّ المرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية لم يحتو على نصوص للتعريف بالجرائم الدولية.

2. منح المرسوم بقانون اتحادي بشأن الجرائم الدولية القضاء الاتحادي في العاصمة اختصاص الدولة بالنظر في جميع الجرائم الواردة بهذا القانون، واستثنى منها اختصاص القضاء العسكري وحده دون غيره بالنظر للجرائم التي ترتكب من أو ضد أحد العسكريين أو منتسبي القوات المسلحة أو المنشآت الحيوية أو الهامة التي تُكأف القوات المسلحة بتأمينها وحراستها.

3. نصت المادة (44) من المرسوم بقانون اتحادي في شأن الجرائم الدولية بالفصل في كل ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها والمرتبكة من تاريخ سابق على تاريخ نفاذه وهنا نرى أنَّ المادة (44) قد خرجت عن القواعد العامة من حيث سريان القانون من حيث الزمان كما جاء في نص المادة (12) من الفصل الأول والخاصة بسريان القانون من حيث الزمان بقانون العقوبات الاتحادي أنه (يعاقب على الجريمة طبقاً من القانون النافذ وقت ارتكابها والعبارة في تحديده بالوقت الذي تمت فيه أفعال تنفيذها دون النظر الى وقت تحقق نتائجها) واستناداً على نص المادة (12) من قانون العقوبات الاتحادي فإن المادة (44) من قانون الجرائم الدولية الإماراتي قد خرجت على هذه القواعد .
4. لم يتعرض المشرع الإماراتي حول وجود المتهم على إقليم الدولة من أجل تطبيق مبدأ الاختصاص، في حين أنَّ هناك تشريعات جنائية أخرى اشترطت وجود المتهم على إقليمها لتطبيق مبدأ الاختصاص.
5. جاء مفهوم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عدم قدرة المحاكم الوطنية للدول من محاكمة رعاياها المرتكبين للجرائم الدولية بشكل غامض وأيضاً موسع كون المحكمة الجنائية الدولية بإمكانها أن تسحب وترى أنَّها صاحبة الاختصاص ضد من يرتكب جرائم دولية وعدم قدرة محاكم أوطانهم من محاكمتهم تحت أي حجة.

ثانياً- التوصيات:

1. أوصي المشرع الإماراتي بأن يُعرف بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان.
2. أوصي المشرع الإمارات أن يكون القضاء الاتحادي ومقره عاصمة الاتحاد أن تكون صاحب الاختصاص الأصلي فيما ورد من جرائم في هذا قانون الجرائم الدولية وكذلك الجرائم التي ترتكب من أو ضد أحد العسكريين أو منتسبي القوات المسلحة أو المنشآت الحيوية أو المهمة التي تكلف القوات المسلحة بتأمينها وحراستها كون معظم الجرائم تقع أو يكون بأطرافها أشخاص المدنيين.
3. أوصي المشرع الإماراتي بتعديل المادة (44) من المرسوم بقانون اتحادي في شأن الجرائم الدولية على الجرائم الدولية التي ترتكب، وأن يقتصر سريان المرسوم بقانون في شأن الجرائم الدولية على الجرائم التي ترتكب بعد نفاذه، حتى تتسجم

مع القواعد العامة في عدم سرعان النص التجريمي على الأفعال التي ترتكب قبل نفاذه.

4. أوصي المشرع الإماراتي أن يورد نصاً في القانون الاتحادي رقم (12) في شأن الجرائم الدولية يشترط وجود المتهم على إقليم الدولة من أجل تطبيق مبدأ الاختصاص الشخصي.

5. الاستعانة بخبراء في القانون الدولي الإنساني يمثلون مختلف الأقاليم الجغرافية والنظم القانونية المختلفة؛ لإعداد تقارير عن القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني القابلة للتطبيق على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

ماجد، عادل. (2001). المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية. مطبوعات مركز القاهرة، دار النشر مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

السعدي، عباس هاشم. مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
عبد المحسن، علا زنت. (2010) المحكمة الجنائية الدولية، دراسة تحليلية تأصيلية (ط2). دار النهضة العربية.
يشوي، لنده معمر. (2010). المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصها (ط1). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
السالم، محمد علي. (2011). شرح قانون العقوبات القسم العام (ط1). مكتبة بغداد للنشر والتوزيع.

الرسائل الجامعية:

النعيمات، مهند حرب. (2017). الحصانات والمحكمة الجنائية الدولية. (رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة عمان العربية، الأردن).

شيحا، حنان وشوية، أونيسة. المسؤولية الجنائية للأفراد على ضوء المحاكم الجنائية، (رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة).

سليمان، سالم محمد. (من دون سنة نشر). أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية. (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس).

الكلباني، يوسف بن سعيد بن محمد. (2008). اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وقواعد الإحالة إليها. (رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس).

وداد، محزم صايغي. (2006 - 2007). مبدأ التكامل في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. (بحث ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر).

المقالات في المجلات:

نعمة، عبود إسماعيل. (2008). مسألة رئيس الدولة أمام المحكمة الجنائية الدولية. مجلة كلية التربية، العدد (2). جامعة بابل، كلية التربية.

القاسمي، محمد حسن. (2003). إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. مجلة الحقوق، عدد 1. سنة 27، جامعة الكويت.

التشريعات:

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
المرسوم بقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2017 في شأن الجرائم الدولية.
قانون اتحادي رقم (9) لسنة 1976م في شأن الاحداث الجانحين والمشردين.
قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 3 لسنة 1978 وتعديلاته.
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة في روما في 17 / يوليو 1998، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

Personal jurisdiction in the UAE judiciary in international crimes: A comparative study

Saeed Ali Alketbi

Faysal Benhalilou

Abdullellah Mohammed Alnawayseh

College of Law - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

This article deals with the subject of personal jurisdiction included in the Federal Law Decree No. 12 of 2017 of the United Arab Emirates regarding international crimes and how it is compatible with the provisions for personal jurisdiction in the Statute of the International Criminal Court. This decree specifically concerns the principle of irrelevance of official capacity and the responsibility of commanders and other superiors, in addition to specifying the extent to which the UAE legislator deviates from the rules of personal jurisdiction included in the UAE Penal Code. The provisions of the statute of the International Criminal Court and Decree-Federal Law No. 12 of 2017 have been identical to the extent that personal jurisdiction applies exclusively to natural persons who commit any crime that is within the scope of the International Criminal Court and the UAE courts and that this jurisdiction is applied to individuals after reaching the age of 18 years old. Moreover, these provisions emphasized that no individual is excluded from criminal responsibility because of his official capacity, and that the perpetrator of international crimes may not proclaim the official capacity he enjoys. Similarly, immunities or special procedural rules, whether within the framework of national or international law, do

not prevent the International Criminal Court or the UAE criminal courts from exercising their jurisdiction over this person, whether he is the main perpetrator or a participant or has committed an international crime. This also concerns international crime or any act involving the commission of a crime that falls within the jurisdiction of the International Criminal Court and the UAE Criminal Courts. Thus, the Decree of Federal Law No. 12 of 2017 endorsed the positive personal principle (the nationality principle) and the passive personality principle.

Keywords: international crimes, personal jurisdiction, irrelevance of official capacity.